الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز كفاءة الاداء المصرفي
دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي

رفل شاطي إبراهيم

أ.م.د. اثير عباس الجبوري

الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

الحوكمة المصرفية ودورها في تعزيز كفاءة الاداء المصرفي
دراسة تحليلية للمصرف التجاري العراقي

Banking governance and its role in enhancing the efficiency of banking performance
A case study of the Commercial Bank of Iraq

رفل شاطي ابراهيم *
أ.م.د. اثير عباس الجبوري
كلية الادارة والاقتصاد /الجامعة العراقية

Rafal Shati Ibrahim *
Assistant Prof. Dr. Atheer Abbas Al-Jubouri
the College of Administration and Economics – AL- Iraqi University

تاريخ الاستلام: 2023/11/10 تاريخ القبول: 2023/12/11 تاريخ النشر: 2024/06/01
Published: 01/06/2024 Accepted: 11/12/2023 Received: 10/11/2023

المستخلص:

يهدف البحث إلى بيان الحوكمة المصرفية وكفاءة الأداء المصرفي، بالإضافة إلى ابراز دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي، وذلك من خلال تحديد مؤشرات كفاءة الأداء وتحليلها بشكل عملي من خلال قياس التغيرات التي تحدث في مؤشرات كفاءة الأداء بالنسبة للمصرف التجاري. حيث تم صياغة الفرضية وهي: أن تطبيق الحوكمة المصرفية ينعكس على مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المعتمدة في تحليل القوائم المالية للمصرف التجاري بشكل إيجابي للمدة (2016-2021)، أي كلما طبقت الحوكمة بشكل شامل وكفوءة كلما ارتفع مستوى كفاءة الأداء المصرف . ومن ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هو إن دور الحوكمة في أداء المصارف هو اجراء رقابي في تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية على السياسات المصرفية والانشطة التي تقوم بها إدارة المصرف من خلال جودة الافصاح والشفافية، وأن تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل جيد يؤدي عامة إلى تعزيز الأداء ولذلك تعتبر أداة تضمن كفاءة إدارة المصرف في استغلال مواردها ودراسة المخاطر التي تعتبرها كمؤشر على تحقيق اهداف المصارف بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف المرتبطة بها. واتضح من تحليل مؤشرات تقييم الأداء المصرفي أن المصرف التجاري ذو كفاءة وهذا ما يثبت فرضيه البحث أي كلما طبقت الحوكمة بشكل شامل كلما ارتفعت كفاءة الأداء المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الاداء المصرفي، مؤشرات الاداء المصرفي

Abstract:

The research aims to explain banking governance and the efficiency of banking performance, in addition to highlighting the role of banking governance in enhancing the efficiency of banking performance, by identifying performance efficiency indicators and analyzing them in a practical way by measuring the changes that occur in performance efficiency indicators for the commercial bank. The hypothesis was formulated: The application of banking governance is reflected in the performance efficiency evaluation indicators adopted in the analysis of the commercial bank's financial statements positively for the period (2016-2021), meaning that the more comprehensive and efficient governance is applied, the higher the level of the bank's performance efficiency. One of the most prominent conclusions reached is that the role of governance in the performance of banks is a supervisory measure in achieving internal and external control over banking policies and the activities carried out by the bank's management

*Corresponding Author: Rafal Shati Ibrahim

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

through the quality of disclosure and transparency. Applying banking governance well generally leads to enhancing performance and is therefore considered A tool that ensures the efficiency of bank management in exploiting its resources and studying the risks that it considers to be an indicator of achieving the banks' objectives in the first place and the objectives of the parties associated with them. It became clear from the analysis of banking performance evaluation indicators that the commercial bank is efficient, and this proves the research hypothesis, that is, the more comprehensive governance is applied, the higher the efficiency of banking performance.

Keywords: banking governance, banking performance, banking performance indicators

المقدمة

بدأ مفهوم الحوكمة المصرفية يتبلور مع بداية تسعينات القرن الماضي بعد سلسة الفضائح والانهيارات المتتالية التي طالت المصارف ذات التأثير الواسع في الاقتصاد العالمي، ومن هنا ازداد التركيز على مصطلح الحوكمة كمفهوم يهدف الى تطوير الاقتصاد العالمي بالإضافة الى طرحه كحل مقترح لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الحالية، ولتلافي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل. كل ذلك كان سببا حقيقياً نحو توحيد وتطبيق الحوكمة للخروج برأي جديدة لإحكام الرقابة ووضع معايير لضبط العمل بدرجة مناسبة من الشفافية والإفصاح تحقق الاطمئنان للمساهمين والمستثمرين وكافة الفئات من ذوي المصلحة.

إذا حظي موضوع الحوكمة بقدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية، والمنظمات الدولية وكذلك القطاع المصرفي سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي لان أي انهيار في المصارف سيؤثر حتما على دائرة أكثر اتساعاً من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين مما يؤدي إلى إضعاف النظام المالي ذاته ينعكس سلباً على الاقتصاد مما يضع مسؤولية خاصة على عاتق أعضاء مجالس إدارة في المصارف من جانب والسلطات الإشرافية والرقابية من جانب أخرى ، ومن هنا سعت الدول لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والأساليب الجديدة لإدارة المخاطر وتجنب تكرار الأزمات التي قد تلامس المصارف، حيث تم تطبيق الحوكمة المصرفية كآلية عمل جديدة لها مزايا عديدة لتحسين الأداء وتعزيز الرقابة الداخلية في المصرف، والتأكد من تطبيق الإفصاح والشفافية، والعمل على الإدارة الجيدة للمصرف حيث يعد تعزيز الأداء المصرفي من القضايا المهمة والاساسية في الوقت الحاضر وأن الحوكمة المصرفية هي التي تعمل في هذا الشأن وفق الأسس والأحكام التي يقرها لسلامة المصرف وحمايته.

مشكلة البحث :

من خلال التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي والاختلالات التي تعيق تطوره نحو الحداثة والكفاءة والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق ومن أجل تحسين أداء المصارف خاصة في ظل الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية، فقد توجهت العديد من الدراسات نحو مفهوم الحوكمة المصرفية من خلال تجارب مختلفة الدول بدءاً بالدول المتقدمة وانتهاء بالدول النامية والذي عزز نشأتها التفاعلات ما بين المؤسسات في مختلف القطاعات والحاجة الماسة لوجود معايير للممارسات السليمة يجنب المؤسسات الوقوع في أزمات مالية. وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة بالسؤال الآتي:

هل للحوكمة المصرفية دور في تعزيز كفاء الأداء المصرفي للمصارف التجارية الخاصة، وهل ينعكس تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل إيجابي على مستوى كفاءة الأداء المصرفي؟

اهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من خلال الدور الهام لتطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص الأمر الذي يؤدي إلى الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف خاصة ومن هنا تبرز لنا ان هناك علاقة ما بين تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية و تحسين كفاءة الإداء المصرفي، مما ينعكس إيجابا على قرارات المستثمرين، والقطاع المالي، ومن ثم تنشيط الاقتصاد.

الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الأهداف اهمها :

1. دراسة المفاهيم العامة للحوكمة بصفة عامة والحوكمة المصرفية على وجه الخصوص.
2. التعرف على مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المصرفي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

ينعكس تطبيق الحوكمة المصرفية على مؤشرات تقييم كفاءة الأداء المعتمدة في تحليل القوائم المالية للمصرف التجاري العراقي بشكل إيجابي للمدة (2016-2021)، أي كلما طبقت الحوكمة بشكل شامل وكفوءة كلما ارتفع مستوى كفاءة الأداء المصرفي .

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في المصرف (التجاري العراقي) والمدرج في سوق العراق للأوراق المالية.
2. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2016-2021).

منهج البحث

من أجل الوصول الى اهداف البحث، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستعانة بالأسلوب التحليلي في تحليل مؤشرات تقييم الأداء المصرفي للمصرف التجاري العراقي (عينة الدراسة).

المحور الأول / الاطار المفاهيمي للحوكمة المصرفية

إن الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والاسس التي تهدف إلى التركيز على تعظيم ثروة المالكين والتي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم أخذ مصالح الأطراف المعنية بالمؤسسة في عين الاعتبار. وقد ركز المفكرين الاقتصاديين، والماليين في السنوات الأخيرة، على وضع مبادئ الحوكمة، في المؤسسات الاقتصادية، والتي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسات، ومجلس الإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصلحة.

ادى التقدم التكنولوجي، والنمو في أهمية الأسواق المالية، إلى زيادة (الضغوط التنافسية) على المؤسسات المالية، وتنوع الأدوات المستخدمة في الأسواق، مما زاد من حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف. وهذا دفع إدارة المصارف الى وضع مناهج تعتمد في أسسها على مبادئ الحوكمة، لكونها ذات اهمية للإدارة، والمساهمين، وأصحاب المصلحة، لاقتناعها بأنها ستمثل الأداة المتاحة لجميع المؤسسات، والشركات، والافراد لرفع الأداء وتقليل المخاطر. ومن هنا جاءت أسباب ودوافع الاهتمام بمفهوم الحوكمة المصرفية.

اولا – مفهوم الحوكمة

تعرف الحوكمة: "هي نظام هيكلة وتشغيل ومراقبة الشركة مع توجه لتحقيق أهداف استراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين والمستخدمون والدائنون والمودعون والعملاء والامتثال للمتطلبات التنظيمية في سياق الاحتياجات البيئية والمجتمعية ." (ابو النصر، 2015: 44)

وتعرف أيضا بأنها النظام الذي يخضع بموجبه نشاط المؤسسات لمجموعة من القوانين، والأنظمة والقرارات التي تهدف إلى تحقيق التميز، والجودة في الأداء من خلال اختيار الأساليب المناسبة، والفعالة لتحقيق اهداف وخطط المؤسسة والسيطرة على العلاقات بين الأطراف الرئيسية التي تؤثر على الأداء . (الشملي، 2017: 194)

أما مؤسسة التمويل الدولية (IFC) فتعرف الحوكمة على أنها النظام الذي تدار من خلاله الشركات والتحكم في أنشطتها. (عبادي، 2020: 148)

وتعرف أيضا على انها مجموعة من آليات الرقابة الداخلية والخارجية التي تساهم في الحد من تضارب المصالح بين كل من المالكين والمساهمين من جهة، والمدراء من جهة أخرى، والذي ينتج عن فصل الملكية عن والإدارة وتمثل أيضا نظاما لتوجيه المنظمات، والرقابة عليها . (رشيد وجلاب، 2015: 77)

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن تعريف الحوكمة بأنها نظام متكامل يتضمن مجموعة من الآليات، والقواعد، والإجراءات التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جانب وجميع أصحاب المصلحة من جانب اخر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية ورفع مستويات الأداء.

ثانيا- مفهوم الحوكمة المصرفية

هناك العديد من التعريفات للحوكمة المصرفية ونستشهد منها على سبيل المثال التعريفات التالية:

يمكن تعريفها "بأنها مجموعة من الإجراءات والأساليب الخاصة التي توضح كيفية إدارة مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين لمختلف اعمال المصرف وشؤونه: (سليمان، 2008: 244):

- مراقبة العمليات اليومية للمصرف
- تحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف
- تعظيم مسؤولياتهم تجاه أصحاب المصلحة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

- التأكد من سير أعمال المصرف وفقاً لأحكام القوانين والأنظمة...الخ .

اهتمت لجنه بازل للرقابة المصرفية بالحوكمة المصرفية وعرفتها "بأنها الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف، من خلال الدور المنوط بكل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة" (حلبوص وكاظم، 2022: 116)

وتعني كذلك "مراقبة الاداء من قبل الإدارة العليا للمصرف، ومجلس الإدارة، وحماية حقوق المساهمين، والمودعين بالإضافة إلى ذلك الاهتمام بعلاقة كل من مجالس الإدارة، والإدارة العليا للمصرف بالأطراف الخارجية، والتي تحدد من قبل الإطار التنظيمي، وصلاحيات الهيئة الرقابية. وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف الخاصة، والعامة والمشتركة ." (سليمان، 2009: 309)

يعرفها البعض الآخر على أنها مجموعة من القواعد والأنظمة القانونية والمالية والمحاسبية والاقتصادية التي توجه وتراقب الإدارة في أداء عملها، والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط تجاه المساهمين الذين ينتمون أساساً إلى نظام الحوكمة المصرفية، ولكن أيضاً تجاه المودعين الذين هم في الأساس الدائنين الرئيسيين للمصارف، ومن ثم أصحاب المصالح، والمجتمع في المنطقة، التي يعمل فيها القطاع المصرفي. (الربيعي وراضي، 2011: 24)

من التعريفات السابقة يمكننا القول بانه النظام الذي يتم من خلال إدارة شؤون المصرف والأشراف عليه لتحقيق أهدافها وغاياتها وذلك لحماية المصرف من أي مخاطر قد يتعرض لها، وحماية حقوق المودعين والمساهمين، فهو النظام الذي تتعامل به مع مصادر رأس المال (المساهمين، المؤسسين، المستثمرين).

ثالثاً- أهداف الحوكمة المصرفية والمؤسسات المالية

إن تطبيق آليات الحوكمة من شأنه أن يجعل من الممكن تحقيق بعض الأهداف (الشمري، 2012: 210):

1. وضع الأنظمة الكفيلة التي تحد من الاحتيال والفساد وتضارب المصالح وجميع السلوكيات غير المقبولة ماليا واداريا ومعنويا من خلال خلق ثقافة الحوكمة.
2. تَعزيز الثقة لأصحاب المصالح وزيادة دورهم وتحسين ممارسات مجلس الإدارة، وتحديد مسؤولياتهم بطريقة تخلق قيمة تنافسية .
3. تشجيع المؤسسات المالية والمصارف على تطبيق استراتيجيات خاصة بآليات الحوكمة وإدراجها في هياكلها التنظيمية على أساس مبررات علمية وعملية وبما يساهم في تحسين مؤشرات (الأداء المصرفي) وتجنبها، من التعرض للمخاطر والأزمات والانهيارات التي قد يتعرض لها وذلك لضمان التوزيع الصحيح للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار.
4. تذليل الصعوبات التي تعترض تطبيق آليات الحوكمة، في المؤسسات المالية والمصرفية في العراق، يجب إنشاء آلية تعاون فعالة بين مجلس الإدارة، والإدارة العليا والمدققين ويوفر ونظام رقابة داخلي سليم يتضمن وظائف التدقيق الداخلي، والخارجي وإدارة للمخاطر.
5. وضع أنظمة الرقابة، والتدقيق، والمسائلة على أعضاء مجلس الإدارة و إدارات المصارف .

رابعاً- أهمية الحوكمة في المصارف

تتلخص أهمية الحوكمة المصرفية في النقاط الآتية (عبود والبرزنجي، 2017: 198):

1. تعد عنصراً أساسياً في تحسين الكفاءة الاقتصادية، في حين أن سوء الحوكمة وخاصة في المصارف يعطي نتائج عكسية فيمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي.
2. تعد نظام يتم بموجبه رقابة وتوجيه العمليات التشغيلية للمصارف.
3. يمكن القول إن المصارف تؤدي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، من خلال محورين :

الاول: أنها تشكل إحدى الأدوات الرئيسية للتغيير نحو تبني، وتطبيق مفاهيم، ومبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات باعتبارها الممول الرئيسي للتمويل .

الثاني: أنها شركات مساهمة عامة رائدة، في مجال الحوكمة، وذلك من خلال تبنيها، وتطبيقها لمبادئ، ومفاهيم الحوكمة .

هناك العديد من الأسباب التي تلزم الأعمال المصرفية بتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة وتشير العديد من الدراسات إلى أهم هذه الأسباب (عبود، 2014: 342):

أ. تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتقليل تعرض الأعمال للاحتيال والفشل المالي.

ب. الفصل بين الملكية والإدارة، ومراقبة الأداء وعدم الخلط بين واجبات ومسؤوليات المدراء التنفيذيين، وواجبات مجلس الإدارة، ومسؤوليات الأعضاء.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

ج. البحث عن الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء.
د. مراقبة وتعديل القوانين التي تحكم أداء الأعمال بحيث تنتقل مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما المساهمين، ومجلس الإدارة ممثلي الجمعية العمومية في الشركة.
هـ. تقييم أداء الإدارة العليا، وتعزيز المساءلة ورفع مستوى الثقة.
و. السماح للشركة بالحصول على تمويل من أكبر عدد من المستثمرين المحليين والأجانب.
ز. إمكانية إشراك المساهمين والموظفين، والدائنين والمقرضين وإبلاغهم بدور المراقبين، بالنسبة لأداة الشركات.
ح. الحاجة إلى الافصاح (المحاسبي العادل)، وإرساء قواعد الشفافية المالية .

خامساً- أبعاد تطبيق حوكمة المصارف

من أجل التطبيق السليم للحوكمة في المصارف، يجب أن يكون هناك بعدان أساسيان يتمثلان بالآتي:

1. البعد الخارجي: (القواعد الاحترازية): تعرف القواعد الاحترازية على أنها مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتقليل من او التحكم في المخاطر الناشئة عن مختلف مكونات النظام المالي ويجب وضع هذه القواعد من اجل تحقيق هدفين رئيسيين وهما: (استقرار النظام المالي، وحماية حقوق الدائنين)، تهدف هذه القواعد إلى ضمان التنسيق بين شروط المنافسة المصرفية وتعزيز الأمان المصرفي، وتطوير نشاط المصارف من خلال ما يأتي (عماري وشالوش، 2019: 26) :
   أ. تحقيق مواءمة بين شروط المنافسة: الهدف الرئيسي من هذه القواعد هو خلق وتعزيز المنافسة المصرفية لان البيئة التنافسية، تسمح للنظام المصرفي بالتطور، والحفاظ على استقراره وسلامته.
   ب. تعزيز الأمن المصرفي: تعد الأنظمة الاحترازية هدفًا مهمًا للغاية لمنع أي أزمة من المحتمل أن تضعف النظام المصرفية وهذا هو السبب في أن المنظمين قد وضعوا معايير للمراقبة المستمرة، والمحافظة على استقرار النظام المصرفي، للحفاظ على الثقة بهذا النظام، والوقاية من الأزمات التي تنتج عن (العمليات المصرفية).
   ج. تطور النشاط المصرفي: أثرت موجة (الابتكارات، والتطورات المالية)، التي حدثت في السنوات الأخيرة، على الوظائف المصرفية ظهور ممارسات مصرفية جديدة وعمليات جديدة، وأسواق جديدة... إلخ. لذلك يجب مواءمة القواعد الاحترازية مع هذه التغييرات لا سيما فيما يتعلق بتطور (محاسبة العمليات).
2. البعد الداخلي (طريقة إدارة المصرف): ويتمثل البعد الداخلي (للحوكمة المصرفية) في الإجراءات الإدارية لإدارتها ويمثل مجلس الإدارة الآلية الداخلي لأنه يلعب دوراً محورياً في الرقابة الإدارية حيث لا يساهم مجلس الإدارة في خلق القيمة فقط، بل هو جهاز للسلطة، والسيطرة والبحث عن الفرص، وخلق المعايير الاجتماعية.. ولمجلس الإدارة، دور رئيسي في الرقابة الإدارية مما يقلل من تكاليف الوكالة وذلك عن طريق الحد من قدرة الإدارة العليا على اتخاذ القرار للمشاركة في أي نشاط من شأنه أن يضر بمصالح المصرف، ومصالح المساهمين، وأصحاب المصلحة ولذلك فإن حجم وتكوين مجلس الإدارة يعتبر أحد الخصائص المهمة التي تؤثر على فعاليته، وكفاءته في رقابة الإدارية. (حسن، 2011: 216)

سادسا: دواعي اللجوء للحوكمة المصرفية

1. التحرير المالي

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبياً، جاء استجابة لظروف كثيرة تمليها متغيرات عقود الستينيات، والسبعينيات حيث ساد الاعتقاد على أنها أفضل حل مطروح، امام تلك الظروف التي ساهمت في تعطيل تطور، الاقتصاد العالمي، ومع بداية السبعينيات ازداد الطلب على التحرير المالي من المؤسسات الدولية او الباحثين. وقد حظيت هذه الدراسات باهتمام واسع حيث عدت استراتيجيات التحرير المالي، وعملية رفع أو تخفيف القيود من أهم عمليات إعادة هيكلة القطاع المالي، والمصرفي، الأمر الذي ساهم في زيادة حرية تنقل، رؤوس الأموال بين مختلف دول العالم . (حمزة، 2011: 53)

ويقصد بالتحرير المالي: إلغاء القيود، والضوابط المفروضة على حركة (رؤوس الأموال) قصيرة وطويلة الأمد، عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق الفاعلية المطلقة في تخصيص الموارد المالية، وعمليات ضمان التوزيع، وتحديد الأسعار حسب قوى العرض والطلب. كما يجب إلغاء الرقابة المالية للدولة وبيع المصارف العامة. ومنح المصارف، والمؤسسات المالية، استقلالها التام وعدم فرض، أي قيود على حرية الدخول، والخروج من صناعة (الخدمات المالية).

للتحرير المالي اساليب عدة يمكن ايجازها بما يأتي (مصيطفى و زرقون، 2014: 2016):

أ. تحرير القطاع المالي يضمن، إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة، وإطلاق الرسوم وتعزيز استقلالية المؤسسات المالية، وإزالة القيود الإدارية مثل سقوف الائتمان.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

ب. تحسين السياسة النقدية، عن طريق تحديث الأدوات غير مباشرة، كتخفيض القيود المباشرة على الائتمان، وتخفيض الائتمانان التفضيلية في القطاعات ذات الاولوية.

ج. تشجيع المنافسة في القطاع المالي، عن طريق تقليل الحواجز أمام دخول الى السوق أو الانسحاب منه، تحسين هيكل ملكية الشركات، توسيع نطاق الاعمال امام (المؤسسات المالية)، إعادة هيكلة وتحويل المصارف العامة للقطاع الخاص، تحسين وتطوير البنية الاساسية للأسواق المالية، انشاء شبكة للتعامل مع الوسطاء واستحداث أدوات جديدة في (الأسواق الرأسمالية).

2. انتشار عمليات غسيل الأموال

ظهرت في الآونة الأخيرة ظاهرة (غسيل الأموال) كجريمة وهي من أخطر الجرائم، وأكثرها تعقيدا. حيث اصبحت مشكلة تطارد العديد من الدول حول العالم لما لها من آثار سلبية، وخيمة تنعكس على الافراد، والمؤسسات، واقتصاديات الدول بشكل عام .

المقصود "هو تحويل او ادخال، أو التعامل مع أي اموال ناتجه، عن عمليات ذات منشأ مشبوه أو غير قانونية في مؤسسة مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لهذه الأموال من أجل منحها الصفة الشرعي ." (البرزنجي، 2016: 191)

ومن أسباب تناميها ما يأتي (العمري، 2009: 187) :

.1 وجود الإنترنت وما يترتب على ذلك، من سهولة التحويلات الإلكترونية، التي يقوم بها العملاء بذاتهم دون الحاجة إلى الرقابة من جهات مختصة مع تطور استخدام شبكات الكمبيوتر المرتبطة بكافة الأسواق المالية، والنقدية مما يسهل عملية تحويل مبالغ طائلة عبر المراكز المالية في العالم.

.2 أدت زيادة حجم التجارة الدولية، والمعاملات بين رجال الأعمال إلى زيادة الطلب ونمو العلاقات بينهم وكذلك مع عملائهم وبالتالي استخدام غير شرعي لمثل هذه الخدمات.

.3 ظهور أشكال جديدة من وسائل الدفع كالعملة الرقمية بالإضافة إلى تطور وكثرة المراكز المالية حيث تقل الرقابة المالية، والمصرفية القانونية. حيث يوفر ذلك الخصوصية المطلقة للعملاء ، ومن ثم حماية المجرمين وعدم الكشف عنهم.

.4 أدى التطور التقني، والتكنولوجي إلى تحول العالم إلى (قرية صغيرة) من خلال ظاهرة العولمة، مما نجمه عنه حرية للمعلومات، والمعاملات وإلغاء الحواجز التجارية والجمركية بين الدول .

تتخذ من المصارف قناة او مسار لعبور الاموال غير المشروعة وذلك بفضل ما تقدمة (كمؤسسات مالية) من خدمات للإيداع الناتج عن الثغرات، الموجودة في قوانين. لذلك كان من الضروري البحث عن طريقة فعالة لمكافحة غسيل الأموال والسيطرة علية وتعتبر حوكمة والاسس التي تعتمدها قادرة على اكتشاف هذه العمليات وتجنبها، ومعالجتها في الوقت المناسب، لضمان أمن الجهاز المصرفي، من آثارها السلبية .

3. توجه المصرف في اعماله نحو الشمولية

أظهر الاتجاه المتزايد للعولمة الكيان الخاص بالمصارف الشاملة الذي جاء بمثابة ترجمة عملية لتوسع النشاط بشكل ملموس ودخوله إلى مجالات جديدة كانت من صميم أنشطة الوساطة المالية الأخرى، مثل قيامه بافتتاح شركة تأمين، أو القيام بأنشطة استثمارية، او قيام شركة قابضة بجمع العديد من الانشطة في ادارة واحدة لنشر المخاطرة، ومواجهة المنافسة. وهكذا ظهرت لأداء جميع الوظائف التقليدية، وغير التقليدية في نظام واحد قائم على التنويع الكامل للوظائف والانشطة لتلبية جميع متطلبات العملاء وحل جميع مشاكل العملاء . (عبد الحميد، 2000: 18)

يعرفها البعض بأنها تلك التي تستمد مصادر تمويلها من جميع القطاعات وتمنح القروض لجميع القطاعات، اضافة الى تقديم كافة الخدمات، المتنوعة غير المستندة على رصيد مصرفي. حيث تجمع ما بين وظائف (المصارف التجارية، وبين وظائف مصارف الاستثمار والاعمال والمصارف المتخصصة). (عبد العزيز واخرون، 1994: 15) تتطلب عملية التحول نحو إنشاء مصارف شاملة توافر العديد من المتطلبات التي تحكمها وأهمها الإدارة المصرفية الحكيمة، أي درجة الالتزام (بمبادئ الحوكمة المصرفية).

4. المنافسة المصرفية:

تفرض المنافسة المصرفية الناتجة عن موجات التحرير المالي والمصرفي وما يرافقها من تطور تكنولوجي ودخول المؤسسات المالية غير المصرفية إلى السوق المصرفية يفرض العديد من الصعوبات والتحديات في أنشطة المصارف مما يجعلها في حاجة قصوى إلى اعتماد مبادئ الحوكمة للحفاظ على

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

استقرارها واستمرارية نشاطها، باعتبار أن ممارسة النشاط المصرفي في ظل شدة المنافسة القوية وبعدها الدولي، أصبح من الضروري تحسين جودة الخدمات المصرفية وفعالية الأداء الإداري والرقابة عليه من خلال الحوكمة ضمن إطارها التنظيمي والمحاسبي والقانوني، بما يمنح المصرف سمعة أفضل وحصصاً سوقية إضافية. (وسام، 2021: 126)

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للأداء المصرفي

يعد موضوع "تقييم الأداء" ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف خاصة في الفترة الحالية نظرا للتغيرات السريعة التي يشهدها العالم وإفلاس العديد منها، والمؤسسات المالية الكبرى، ويهدف الى قياس مدى كفاءة استخدام "الموارد المتاحة" لديها وفق معايير تتعلق وخارجي تتفاعل معها للوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها، وفعاليتها لضمان بقائها، أي أنها النتيجة النهائية لجميع العمليات التي نفذتها، بمعنى البحث المستمر عن تحسين الأداء، والذي يتم من خلال عملية قياس الأداء وتقييمه، لمعرفة مجالات التحسين في الأداء من خلال قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة وكذلك تحديد الانحرافات وتصحيها.

اولا: مفهوم تقييم الأداء واهميته وأهدافه

يُقصد بالتقييم "بأنه عملية تحليلية يقوم بها شخص ذو خبرة يهدف من ورائها إلى تحقيق غرض معين، والذي غالبًا ما يتمثل في تحديد قيمة شيء ما في فترة زمنية معينة وتتمثل الخصائص الأساسية للتقييم بالمقيم والهدف، والمدة الزمنية للتقييم، والشيء محل التقييم، والقيمة)، ويعد التقييم مزيجًا من العلم والفن، يأخذ العلم شكل النماذج الكمية بينما يشير الفن إلى الخبرة والحكم ." (البطاط والعطار، 2021: 34)

يمكن تعريف الأداء: على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة المصرفية لمواردها المادية، والبشرية واستغلالها بطريقة تمكنها من تحقيق أهدافها . (بوعبيدة، 2018: 251)

ويعرف أيضا بأنه "انعكاس لقدرة المنظمة (المصرف) وقابليتها على تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً " (Eccles,1991: 131)

كما أنه يعرف على أنه عملية شاملة يتم فيها استخدام جميع "البيانات المحاسبية" وغيرها، للوقوف في الحالة المالية وتحديد كيفية إدارته لموارده خلال مدة زمنية معينة . (قريشي، 2000: 90)

مما سبق نستنتج هو عملية شاملة يتم فيها استخدام جميع البيانات المالية والمعلومات لتشخيص نقاط القوة والضعف وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات التصحيحية، وتحقيق الأهداف المخطط لها، وضمان استمرارية .

ثانيا: الأهمية

تعد "عملية التقييم في المنظمات بشكل عام وفي المصارف" بشكل خاص ذات أهمية كبيرة من نواحٍ ومستويات عديدة، وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للأعمال، فإن عملية قياس أدائها لها أهمية خاصة، حيث يمكن إبرازها من خلال ما يأتي (المحروق وجديع، 2020: 226) :

1. يكشف عن التطور الذي حققه في مسيرته للأفضل أو للأسوأ من خلال ‘نتائج الفعلي زمني من فترة من خلال مع الأخرى في السوق .
2. يعد مقياسا لمدى نجاح المنظمة، وتطورها، واستدامتها.
3. يساعد على تحقيق الأهداف الموضوعة في الخطط، والعمل على إيجاد نظام قوي وفعال، كما يساعد على رفع مستوى الأداء في الاقسام من خلال خلق نوع من المنافسة بين الإقسام.
4. تؤدي إلى الكشف المبكر عن (الانحرافات) التي قد تنشأ وتطور الأدوات المناسبة لتصحيحها.
5. توضح الموقع الاستراتيجي في إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها .
6. يساعد على توجيه الموظفين للقيام بوظائفهم.
7. تكشف عن مدى جودة أداء الوحدات والاقسام لوظائفها .
8. يوفر معلومات إلى مختلف المستويات الإدارية في المنظمة (المصرف) لأغراض التخطيط، والرقابة، واتخاذ القرار بناءً على حقائق علمية وموضوعية.

ثالثاً: مراحل عملية تقييم الأداء

تمر عملية بعدة مراحل يمكننا تلخيصها على النحو الآتي (الدوري، 2013: 42):

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

1. جمع البيانات والمعلومات: حيث تتطلب العملية توفير المعلومات والبيانات، والتقارير عن العام الحالي، والسنوات السابقة، او الأساس ويمكن الحصول على اغلب هذه "البيانات والمعلومات" من القوائم المالية الأساسية، (بيان الدخل، المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق المساهمين).
2. إجراء عملية التقييم: تتم عملية التقييم باستخدام معايير، ونسب مناسبة للنشاط الذي يمارسه على أن تتضمن عملية النشاط العام للوحدة، أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية، وذلك بهدف الوصول إلى حكم موضوعي، ودقيق يمكن الاعتماد عليه.
3. تحليل النتائج: في هذه المرحلة يتم تحليل النتائج، التي تحققت في المرحلة السابق، لتحديد الانحرافات التي حدثت والتعرف على الأسباب، التي أدت إلى هذه الانحرافات وطرح لمعالجة اللازمة الحلول لمعالجة هذه ومنع تكرارها. (الكرخي، 2014: 39)

رابعا: مؤشرات تقييم الأداء

تعد من أفضل الأسس التي تدخل في عملية تقييم الأداء. في الواقع يعتمد نجاحها إلى حد كبير على دقة وملاءمة هذه وقدرتها على التقييم بشكل صحيح. كما يتم استخدامها من قبل الإدارة لتحليل البيانات المالية لتحديد قوة المؤسسة المتفوقة وربحية المؤسسات. أيضاً يعد استخدام هذه النسب في عملية التحليل وسيلة أو أداة مهمة أخرى. لمساعدة الإدارة التي تساعد على معرفة مركز السيولة لديها مسبقاً ووضع الأموال المتاحة للاستخدام. وتعرف "أنها علاقة رياضية برقمين، أحدهما في البسط، والآخر في المقام والنتائج التي يتم الحصول عليها من هذه العلاقة لا تكون ذات معنى، إلا بالمقارنة مع النسب المالية لسنوات مالية لنفس المصرف، المراد تقييمها. او من خلال مقارنتها بالنسب الحالية الأخرى في نفس قطاع النشاط". (حسين، 2020: 167)

شكل (1): مؤشرات تقييم الأداء

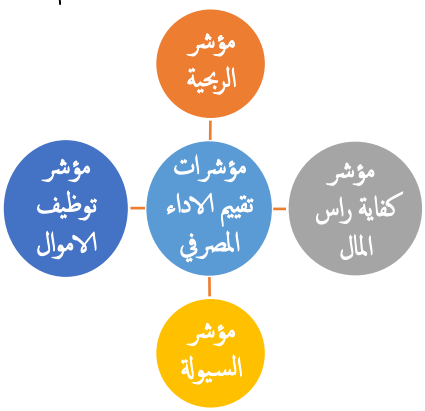

المصدر: فضيلة سلمان داود، مخلد حمزة جدوع، تقييم الأداء المصرفي مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية، مكتبة السيسبان، ط 1، بغداد، 2017، ص41

خامساً: هيكل مؤشرات تقييم كفاءة الأداء

هناك العديد من النسب المالية، المستخدمة في عملية (تقييم الأداء المصرفي) اعتماداً على مجموعة الأهداف والظروف المختلفة لطبيعة التقييم فيما يلي أهم المؤشرات المالية الشائعة:

1. كفاية رأس المال:

تنبع أهمية رأس المال، من الوظائف التي يمكن أن يؤديها حيث أنه يشكل الأساس للنمو، والتطور المستقبلي ويلعب دوراً مهماً في عملية استيعاب، وتغطية أي خسائر غير متوقعة قد يواجهها . لذلك تأخذ في الاعتبار أن لديها رأس مال لتغطية احتياجاتها، من المعدات، والتجهيزات، والأصول الثابتة الأخرى وكذلك ما يلزم لها من أموال من أجل تمكينها من البدء في كسب ارباح وكذلك "لمواجهة المخاطر المتوقعة"، من استخدام الأموال ويتكون رأس المال، من "الاحتياطيات، ومؤشرات كفاي رأس مال تشمل عدة أنواع من أهمها (كامل وشيحان، 2011: 24):

أ. نسبة راس المال الأساسي والمساند الى اجمالي الأصول الخطرة: توضح مدى على مواجهة الخسائر التي قد يتعرض إليها نتيجة حيازته لأصول خطرة، والأصول الخطرة هي الأصول التي يصعب تحويلها إلى نقد "بسرعة وبدون خسائر" والتي يمكن أن تعرضه الى خسائر نتيجة الاحتفاظ بها، وتعتبر جميع أصول خطرة باستثناء النقد في الخزانة والحسابات مع المصارف والمصرف المركزي والأوراق المالية الحكومية الخالية من المخاطرة. (عوض ومحمد،2022: 607)

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

(راس المال الأساسي والمساند / اجمالي الأصول الخطرة) * 100

ب. مخاطر الاقتراض: تقيس هذه نسبة الائتمان المتعثرة إلى اجمالي القروض وتعني الزيادة في هذه النسبة انخفاض الكفاءة، في إدارة الائتمان، وتحليله ومتابعته لذلك من الافضل دائمًا تحويل هذه النسبة إلى ادنى حد ممكن وتقاس وفقاً للصيغة التالية (مزنان، 2009: 66) :

(القروض المتأخرة عن السداد \ محفظة القروض) *100

ج. حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تشير هذه مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر للتمويل. ومدى القدرة، على رد الودائع من الأموال المملوكة له. وأن ارتفاع هذه يعني "توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين."

(حق الملكية \ اجمالي الودائع) *100

د. حق الملكية الى اجمالي القروض: تبين هذه قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الاستثمار في القروض، والسلفيات مع حقوق الملكية، دون المساس بالودائع وتبين هذه درجة المخاطرة المتوقعة في محفظة القروض وينبغي عليه، الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار، في كل نوع من أنواع محفظة الائتمان، بصورة احتياطيات وذلك بهدف تغطية مخاطره عدم السداد، ومخاطر الائتمان .

(حق الملكية \ اجمالي القروض) *100

هـ. حق الملكية إلى إجمالي الأصول: تعكس هذه مدى الاعتماد على رأس ماله في "تكوين الأصول" ويحاول الحفاظ على هذه النسبة بمعدلاتها الثابتة لا تقل عن معدلاتها في السنوات السابقة مع مراعاة قرار "البنك الرئيسي" الذي يدعم زيادتها بما يضمن الحماية اللازمة لأموال المودعين. (هندي، 2000: 417)

(حق الملكية \ اجمالي الأصول) *100

ح. نسبة المديونية: تعد هذه الاكثر استخداما لقياس درجة استخدام موارد التمويل الخارجية في الهيكل المالي للمصرف وتحديد حجم الدين لكل دينار من إجمالي الأصول، ويعطي هذا الاجراء فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي يواجهها من حيث عبء ديونها. (الشيخ، 2008: 52)

(مجموع الديون / مجموع الأصول) *100

2. مؤشر الربحية :

تسعى المؤسسات إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح، إذ يعتبر هدف الربحية هو أحد الأهداف الرئيسية للمنشاة، ولكي تتحقق الربحية، يجب عليه استثمار الأموال التي حصل عليها في اصول تدر عليه عوائد مناسبة، مثل القروض والاستثمارات، أي كلما سعت الى زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها كلما أدى ذلك الى زيادة ربحيته. (جميل وسعيد، 2007: 122)

أ. العائد على الودائع: يقيس هذا القدرة على تحقيق ارباح من الودائع التي تمكن من الحصول عليها. ويقيس هذا المعدل "حصة كل وحدة من وحدات الودائع"، من صافي ربح بعد خصم الضرائب وتقاس وفق الصيغة التالية (محمد والموسوي، 2012: 221):

(صافي الربح بعد الضريبة \ اجمالي الودائع)*100

ب. هامش الربح التشغيلي: تشير النسبة المتبقية عن كل دينار من المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة والتكاليف التشغيلية. وتمثل هذه النسبة العوائد الناجمة عن النشاط التشغيلي للمؤسسة قبل الفوائد والضرائب. هذه النسبة مهمة لأنها تقيس الكفاءة التشغيلية الشاملة للمؤسسة. ويتم احتسابه وفقا للآتي :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

(صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / صافي المبيعات) *100

ج. العائد على الملكية: وهو يقيس معدل العائد الذي يتم الحصول عليه من خلال استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء، ولذلك فإن ارتفاع هذا معدل هو دليل على كفاءة الأداء الإداري يمكن أن يكون ارتفاعه "مؤشرا على المخاطر العالية الناتجة عن ارتفاع الرافعة المالية". بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ بالقروض. (العامري، 2007: 142)

(صافي الدخل \ اجمالي حق الملكية)

د. نسبة العائد على الأصول: توضح هذه النسبة القدرة، والفعالية في إدارة أصوله "استثماراته" وتعد هذه "للكفاءة الإدارية" حيث تشير إلى قدرة الإدارة على "تحويل الأصول إلى أرباح". عادة ما تتم مقارنتها مع نفس النسب للقطاع ، ويتم حسابها على النحو التالي (القصاص، 2010: 157):

(صافي الربح قبل الضريبة \ مجموع الموجودات)

هـ. نسبة استخدام الأصول: تشير هذا النسبة الى الفوائد المكتسبة من الاستثمار في الأصول ولكلما ارتفعت كلما كانت في صالح المصرف. (بن جدو ومحيوب، 2021: 579)

(الفوائد الدائنة / اجمالي الأصول)

3. مؤشرات توظيف الأموال:

وهي جهد لتوظيف أموالها في عدة مجالات للحصول على دخل مناسب لهذه الأموال، وأي زيادة في هذه النسبة تدل على القدرة، والكفاءة على توظيف موارده المالية في مجال كسب الدخل المناسب وهو أفضل من تركها في خزينة ، بشرط الحصول على ضمانات كافية مقابل توظيفها :

أ. إجمالي الإيرادات الى إجمالي الاستثمارات: يوضح هذا الكفاءة في الاستثمار، وكلما ارتفع هذا ارتفع ناتج الدخل الذي يحصل عليه المصرف من مختلف الاستثمارات، وبذلك يعد هذا من أهم المؤشرات التي ينبغي على مراقبتها بشكل مستمر ورفعها دائماً، لأن ذلك يعني التوجه بالاستثمار، نحو أفضل الحالات، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة الاتية :

(اجمالي الإيرادات \\اجمالي الاستثمارات) * 100

ب. الايرادات لمجموع الأصول: يعكس هذا الكفاءة في تشغيل موارده المتاحة، وكفاءته في تشغيل القدرات البشرية والمادية في أداء جميع الخدمات، التي يتمثل عائدها او جزءا كبيرا منها في "العمولات والفوائد المتحققة". وكلما زاد هذا المعدل دل ذلك على الاستخدام الأمثل والسليم لتلك الاصول . (السيسي، 2000: 257)

(اجمالي الإيرادات \ اجمالي الأصول) * 100

ج. إجمالي الائتمان إلى الودائع: تعتبر هذه من النسب الرئيسية لقياس قدرة على توظيف الأموال. تشير الزيادة في النسبة إلى زيادة قدرة على توظيف الأموال. يتم قياس معدل كالاتي:

(اجمالي القروض / اجمالي الودائع) * 100

د. معدل استثمار الودائع: يقيس هذا مدى استثمار الودائع. ويشير هذا الحكم إلى طبيعة سياسته فيما إذا كانت توسعية أو تقييدية. يتم قياس هذا المعدل بالمعادلة التالية (حسن، 1997: 257):

(اجمالي الاستثمارات \ اجمالي الودائع) * 100

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

4. السيولة:

يعد توفير "السيولة" من المهام الرئيسية، التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، إذ ينبغي عليه معرفة مقدار الأموال اللازمة لمواجهة عمليات السحب، وينبغي أيضا عليه قياس الاموال التي تحتاجها، لأن يمكن ان تكون هناك مخاطر خاصة عندما يكون لديها سيولة كبيرة وأرباح منخفضة بالإضافة إلى أن (السيولة) المنخفضة تعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى فشل في تحقيق أهدافها. لذلك تعد من أهم النسب التي يعتمد العملاء عليها عند المقارنة بين البنوك لأن السيولة تمثل أهم وسيلة لحماية من مخاطر الإفلاس بسبب قدرته على الوفاء بالالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري. (الزواوي واخرون، 2017: 63)

أ. الاحتياطي القانوني: توضح هذه مدى قدرة الأرصدة المتوفرة على الوفاء بالتزامات ماليه، بذمته، في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه. وتوضح هذه المبالغ حجم الاحتياطيات القانونية، المفروضة ودائع، يمكن أن (المركز) للوفاء بالتزاماته في ظروف غير عادية للمودعين على وجه الخصوص. ويمكن التعبير عن هذا بالصيغة الاتية:

(النقد لدى البنك المركزي \ الودائع وما في حكمها) * 100

ب. السيولة القانونية: تشير هذه مدى قدرة الاحتياطيات الأولية، والثانوية وهي موارد نقدية، وشبه نقدية، على الوفاء بالالتزامات المالية خلال كل الظروف وفي جميع الحالات ويعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات المالية استخداما في مجال "تقييم إدارة السيولة". ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية (الحسيني والدوري، 2008: 97) :

(الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية\ الودائع وما في حكمها) * 100

ج. الرصيد النقدي: توضح الرصيد النقدي مدى قدرة الأرصدة النقدية، المتوفرة في الصندوق ولدى البنك المركزي، ولدى الأخرى واي ارصدة أخرى مثل المسكوكات الذهبية، والعملات الأجنبية المتوفر في الخزانة، على الوفاء بالتزاماتها المترتبة على ذمة، والواجبة التسديد في التواريخ المحددة. وتحسب وفقا للصيغة الاتية (ابو حمد ، 2002: 196) :

(النقد في الصندوق+ النقد لدى البنك المركزي+ السائلة الأخرى\ الودائع وما في حكمها)* **100**

سادساً: الحوكمة المصرفية وتأثيرها في الأداء المصرفي

يمكن تفسير هذا التأثير على المحاور الآتية:

1. وجود علاقة ايجابية "طردية" بين تطبيق الحوكمة ومستوى الأداء:

تؤكد الأبحاث والدراسات وجود علاقة ايجابية "طردية" بين تطبيق الحوكمة ومستوى الأداء في المؤسسات بشكل عام في المصارف وعلى وجه الخصوص يتم تعزيز ذلك من خلال حقيقة أن التنفيذ الجيد لمبادئ الحوكمة يرتبط بالأداء العالي للمصرف او الشركة. حيث إن وجود مجلس إدارة مستقل تكون غالبية اعضاء من "الخارج" يتمتعون بالخبرة والكفاءة، والمؤهلات الأكاديمية. يزيد ذلك من فعالية وكفاءة مجلس الإدارة ولجان المراجعة المشكلة من أعضاء المجلس "المستقلين". نظراً لأن هؤلاء الأعضاء الخارجيين المستقلين ليس لديهم أي علاقة عمل أو قرابة مع الإدارة وسوف يبذلون قصارى جهدهم لحماية "حقوق المساهمين" من أي تلاعب، أو ابتزاز من قبل الإدارة. كما أنهم يتلقون مخصصات ومكافآت من حقوق المساهمين تزيد من ولائهم ويظهرون الجهد والرعاية وان هدفهم يكون هو الحفاظ على سمعتهم كصناع قرار وأعضاء مجلس إدارة مستقلين. يؤدي ذلك إلى رقابة داخلية فعالة على الرئيس التنفيذي والمدراء، مما يحفزهم على العمل لصالح المصرف وتحسين الأداء لأنهم سيخضعون للتغييرات أو التخفيضات أو العوائق في مكافآتهم في حالة ضعف الأداء... يرتبط حجم مجلس الإدارة أيضًا بالأداء العالي وذلك لتعدد لجان الرقابة التابعة لمجلس الإدارة (لجنة التدقيق، لجنة المكافآت، لجنة الترشيحات، لجنة المخاطر، لجنة التعيينات، لجنة الموارد البشرية، لجنة الحوكمة) ...

ويجب أن تضم هذه اللجان ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يكونوا جميعاً خارجيين ومستقلين. وإذا كان الأعضاء الخارجيون المستقلون يمثلون غالبية المجلس، أي ثمانية أعضاء على الأقل، فإننا نجد أن هناك أكثر من عضو مستقل يكون عضواً في أكثر من لجنة. ومن اجل تخصيص الوقت الكافي للعضو المستقل

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

وبذل الجهد الازم فانه لا ينبغي أن يكون عضواً في أكثر من لجنتين من لجان مجلس الإدارة حتى يقوموا بواجبهم الرقابي بفاعلية وكفاءة، مما ينعكس إيجاباً على أداء الإدارة والموظفين.

ان جودة تطبيق مبدأ "الإفصاح والشفافية" من حيث التزام المصرف بالإفصاح عن نتائج عملياته وأدائه المالي، والتشغيلي وأي شيء يحدث داخلياً له آثار أو عواقب تؤثر أو يتهم بها أصحاب المصالح والمساهمين، يمثل آلية للرقابة خارجية تراقب أداء ونشاط الإدارة، عن طريق قياس، وفحص، وتحليل النتائج المحققة ومقارنتها بما هو مستهدف او متوقع، لتحديد أو الوصول إلى المعرفة سواء أكان الرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب، والمدراء قد قاموا بأداء مهامهم ، وتنفيذ مسؤولياتهم مما يحفز الإدارة ويدفعها لبذل الجهد واتخاذ القرارات لزيادة الأرباح، وتعظيم ثروة المساهمين، وتحقيق الأهداف والمصالح المختلفة لأصحاب المصالح، وأيضاً الاهتمام والتأكد من وجود فصل واضح بين مسؤوليات ومنصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، أو العضو المنتدب إي أن هناك شخصين أحدهما يشغل المنصب من رئيس مجلس الإدارة والآخر منصب العضو المنتدب، أو الرئيس التنفيذي. وهذا يؤدي إلى تطوير العمل وزيادة الأداء والسبب في ذلك هو وجود شخص واحد يشغل المنصبين وهذا يسمح بتركيز السلطة، التي تؤدي الى السيطرة على المعلومات المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، وبالتالي يصبح مجلس الإدارة تحت سيطرة المديرين مما يمنع المجلس من إداء وتنفيذ المهام بشكل فعال، ومراقبة القرارات المهمة والحيوية.

ثانياً: ترتبط حوكمة الشركات بعلاقة إيجابية أو سلبية مع أداء المصرف. (أبو الجود، 2019: 15-16)

2. ترتبط الحوكمة بعلاقة إيجابية أو سلبية بأداء المصرف، معبر عنها بالمؤشرات الآتية:

أ. مؤشر العائد على الأصول: توضح هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تخصيص، وتوزيع أصول المصرف ما بين الاستخدامات المناسبة والاستثمارات التي تدر أرباحاً وتحقق عوائد عالية.

ب. مؤشر العائد على حق الملكية: يعكس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استخدام أموال "المساهمين"، وقدرتها على تحقيق الأرباح من تلك الاستخدامات.

ت. مؤشر القروض الى الودائع: يعكس هذا المؤشر قدرة وكفاءة إدارة المصرف، على استخدام ودائع العملاء في شكل "قروض وتسهيلات ائتمانية" حيث تعتبر من أهم الأنشطة التي تقوم بها المصارف، حيث يعد ذلك من وظائفه، وتمثل نسبة كبيرة من استخدامات الأموال حيث تحصل المصارف على "رسوم وفوائد" تشكل جزءًا كبيرًا من أرباحها. وتشير هذه النسبة الى حالة السيولة بالمصرف وكفاءة إدارته.

ث. مؤشر الديون المعدومة إلى إجمالي القروض: يوضح هذا المؤشر مدى جودة إدارة المصرف، وكفاءة إدارة المخاطر، من حيث عدم تسرع الإدارة وتوسعها في منح الائتمان، وتركيزها على عدد معين من الزبائن او القطاعات، دون تنويع للمخاطر وإجراء الدراسات، والتحليلات اللازمة حول امكانية العميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف والمراقبة المستمرة للائتمان للتحقق من مدى تنفيذ السياسة الائتمانية، وشروط الائتمان، وتحديد العقبات التي قد يواجهها العميل في الوقت المناسب وتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية واستخدام الأساليب الحديثة لقياس ومراقبة وتقليل هذه المخاطر. (حسن، 2010: 122-124)

ج. مؤشر الفوائد المحصلة الى الأصول: يعكس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في تخصيص وتوزيع الأصول المتاحة للاستخدام بين جوانب الاستثمار والاستخدام كما يعكس كفاءة إدارة الأصول والخصوم. وينتج عن هذه الاستثمارات الاستخدامات دخل يتم تضمينه في بند الدخل في بيان الدخل، وتمثل تلك الأصول في "ارصدة لدى للمصارف الأخرى، والسندات الحكومية، وأذون الخزانة، الحكومية والقروض للعملاء والمصارف ...."كلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على كفاءة إدارة المصرف وارتفع جودتها حيث يتم تحصيل الفوائد والتي تمثل عائد من العملاء نتيجة عملية الاقراض نظراً لتوسع المصرف في منح جميع القروض أو الاعتماد على اقراض المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى مما يشير إلى كفاءة إدارة "الأصول والخصوم" وكذلك اعتماد المصرف على استثمارات متنوعة، في القيام بالأنشطة والعمليات المصرفية كما يدل على زيادة الموارد المالية، أما إذا كان هذا المؤشر منخفضًا فهذا يشير على عدم كفاءة الإدارة في إدارة الاستثمارات مع "التمويل اللازم لها" على حساب موارد المصرف الاخرى، وهناك ادارة غير جيدة "للأصول والخصوم" أو يشير إلى ارتفاع تكلفة الموارد المالية نتيجة عدم تحصيل قروض من العملاء او من المؤسسات المالية المختلفة سواء كانت دولية أو محلية وهذا يحتم على المصرف وجود مجلس إدارة له خصائص مهمة (الحجم، الاستقلالية، الهيكل، ...) مما يساعده على ممارسة وظائف الإشرافية بفاعلية وكفاءة وفق اليات الحوكمة المصرفية ، وهذا ينعكس على المقترضين من حيث اليقين والثقة في صدق ودقة العمليات المحاسبية، وإعداد التقارير المالية ، بحيث يقدمون الأموال مقابل فائدة منخفضة وهذا ما يعزز القدرة التنافسية ما بين المصارف .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

بناءً على ما سبق فإن دور الحوكمة في أداء المصارف هو إجراء رقابي لما لها من دور في تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية على السياسات والعمليات والأنشطة المصرفية التي تقوم بها إدارة المصرف وذلك حتى يتمكن مجلس الإدارة ولجانه من التحقق والتأكد من أن المدير التنفيذي أو العضو المنتدب والإدارة العليا قد بذلوا جهد وعناية فائقة في تطبيق السياسات والإجراءات المصرفية الحذرة أثناء اتخاذ القرارات والدخول في مشاريع لتحقيق الأرباح والحفاظ على ثروة المساهمين وأصحاب المصلحة وتعظيمها وليس لتحقيق مكاسب أو ربح شخصي، أي يقوم مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم.

يتمثل دور الحوكمة في تحقيق "الرقابة الخارجية" من خلال جودة الإفصاح والشفافية وذلك بإتاحة جميع المعلومات والبيانات التي يستخدمها أصحاب المصالح (الأجهزة الرقابية، الدائنون، وكالات التقييم والتصنيف، المجتمع .....) في تقييم الأداء المصرفي، لتحديد مدى تحقيق الإدارة الفاعلية والكفاءة في استخدام موارد المصرف والحفاظ عليها بما يضمن استمراريته ويجنبه المشاكل والأزمات، ومن ثم يتخذ أصحاب المصالح القرارات بناء على الأداء ووفقاً لمصلحة كل منهم في المصرف. ولعل الأهم من ذلك قيام الأجهزة الرقابية بإحكام وتشديد الرقابة على المصرف في حالة الأداء الضعيف. (حنان، 2016: 61-63)

المحور الثالث / تحليل مؤشرات تقييم كفاءة الاداء للمصرف التجاري العراقي

تبرز أهمية وضرورة "تقييم الاداء المصرفي" من خلال عمله وتوجهاته، وذلك عن طريق نسب الاداء والذي يتم من خلال مجموعة وسائل واساليب مالية يستخدمها القائمون على التقييم في سبيل الوصول لرؤية شاملة لحالة البنك، والتي ستكشف أداء وتساعد في تنبيه إداراته بالأزمات المحتمل حدوثها مستقبلاً والتي من شأنها وضع في ازمة مالية حقيقية.

تعاظمت اهمية "الأداء المصرفي" بناءً على الحاجة الملحة لمعرفة طبيعة ومستوى للمصارف من جهة، وتحجيم ومعالجة الاداء السلبي لبعض المصارف، والذي يشكل خطراً فعلياً على الاقتصاد بأكمله والذي يتسبب في حدوث الازمات المالية من جهة اخرى.

ولغرض تشخيص الأداء للمصرف التجاري العراقي، تم استخدام نسب الاداء بالاعتماد على القوائم المالية لمجتمع البحث، بالإضافة الى المعلومات المحاسبية والمالية المتعلقة بنشاطه.

اولا- نبذة عن المصرف التجاري العراقي

تأسس المصرف التجاري العراقي "كشركة مساهمة خاصة" في 1992/2/11 ، حيث يعد من أوائل المصارف الأهلية التي حصلت على الترخيص وذلك وفق اجازة التسجيل المرقمة م. ش / 4524 والمؤرخة في 1992/2/11 الصادرة من وزارة التجارة - برأس مال مقداره (150) مليون دينار وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة وذلك وفق كتاب المصرف الرئيسي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقم 14314/9 والمؤرخ في 1992/7/12.

حصلت تطورات على رأس مال منذ تأسيسه في عام 1992 من (150) مليون دينار حتى بلغ (100) مليار دينار عام 2012 وهناك زيادة بمقدار 50% عام 2013 ليصل راس المال إلى (150) مليار دينار عراقي وقد بلغ (250) مليار دينار عراقي في عام 2014 ولم يتغير حتى عام 2021 . وأبرز التطورات التي حصلت على رأس المال كانت في عام 2005 عندما قامت مجموعة البنك الأهلي المتحد ش. م. ب ومقرها البحرين بتملك حصة 49% من أسهم بمبلغ وقدره 50 مليار دينار ممهده الطريق لشراكة استراتيجية بين المصرف وهذه المجموعة المصرفية الاقليمية الرائدة التي تعمل في المنطقة العربية وبريطانيا، وفي نهاية عام ٢٠٢١ بلغت مساهمة البنك الأهلي المتحد 80.3% من أسهم المصرف . (المصرف التجاري العراقي، 2021: 5)

ثانياً: تحليل مؤشرات تقييم الأداء للمصرف التجاري العراقي

تم تحليل بعض المؤشرات المالية للمدة (2016-2021) لمتغيرات البحث والمتمثلة مؤشر كفاية رأس المال والربحية وتوظيف الاموال والسيولة **للمصرف التجاري** .

أ. **مؤشر كفاية رأس المال :**

تعتمد نسبة كفاية رأس المال على تحديد حجم رأس المال ومقارنته بحجم الموجودات الخطرة المرجحة بأوزان المخاطر، فيما إذا كانت المصارف قادرة على مواجهة المخاطر أو الأزمات التي تتعرض لها، وكما يوضحه بيانات الجدول رقم (1) فقد بلغ مؤشر كفاية رأس المال للمصرف التجاري خلال مدة البحث نسباً مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي وهي 12%، فبلغت نسبة كفاية راس المال (728.8%) في عام 2016 وذلك بسبب ارتفاع راس المال الاساسي والمساند ثم انخفضت النسبة في عام 2017 الى (594%) وذلك بسبب ارتفاع المخاطر المرجحة بنسبة 27% وارتفاع راس المال بنسبة 3.8% ثم عاود الارتفاع في عام 2018 بنسبة (657%) وذلك بسبب انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 12% وانخفاض راس المال بنسبة 3% ثم انخفضت بشكل كبير في عام 2020 لتصل الى (73.7%) وذلك بسبب ارتفاع المخاطر المرجحة بنسبة 667% وارتفاع راس المال الأساسي والمساند بنسبة 6.9% ثم ارتفعت الى (98.9%) وذلك بسبب انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 23% وارتفاع راس المال بنسبة 2.28% وهذا يفسر ان المصرف لم يستخدم رؤوس امواله بشكل كفوء اذا تم

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

مقارنته مع نسب كفاية راس المال للقطاع المصرفي حيث نسبته كانت اعلى عدا عامي (2020، 2021) حيث كانت نسبته اقل، ولكن عند مقارنته مع النسب المعيارية فان المصرف كفوء في مدة البحث ككل عدا عام 2020 حيث كانت نسبته ادنى من النسب المعيارية.

اما مخاطر الائتمان والتي تقاس بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض في المصرف، فتبين من الجدول وجود تذبذب في النسب، إذ تمثل اعلى نسبة (12.11%) عام (2016) والذي يعني عدم السداد من قبل المقترضين، الامر الذي يدفع المصرف الى تكوين مخصص للديون لمواجهة المخاطر المحتملة، وانخفض تدريجيا حتى العام (2021) إذ بلغت (0.62%) وهذا يدل على أن المصرف يركز استثماراته في مجالات اخرى غير القروض مثل الاستثمارات المالية طويلة الاجل والاوراق المالية في الاسهم والسندات المالية من اجل الحفاظ على المركز المالي للمصرف، وهذا دلالة على كفاءة المصرف في مدة البحث ككل عدا عام 2016، وكذلك عند مقارنته مع القطاع المصرفي يتبين ان المصرف كفوءة.

أما نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تبين إن اعلى نسبة شهدها المصرف عام 2016 (232%) انخفض الى (112%) عام 2020 نتيجة ارتفاع اجمالي الودائع بنسبة 125% في حين إن حقوق الملكية متذبذبة في الانخفاض والارتفاع في أحسن الأحوال ارتفعت نحو 12%.

في حين أن نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض ايضا شهد انخفاض حاد مقداره (115.91%) عام (2021) تبين قدرة المصرف على مواجهة مخاطر الاستثمار في القروض، والسلفيات مع حقوق الملكية، دون المساس بالودائع، حيث ان القروض ارتفعت بحدود 174% اما حقوق الملكية فارتفعت بنسبة 12% عن اول المدة، أما نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول انخفضت من 66% عام 2016 الى نحو 49% عام 2020 وارتفع الى نحو 61% في عام 2021 وهذا يعكس مدى اعتماد المصرف على راس ماله في تكوين الأصول، أما نسبة الدين فيتبين انها جيدة طيل مدة البحث حيث انها لم تتجاوز النسبة المعيارية وهي 60%.

جدول (1)

مؤشر كفاية رأس المال (المصرف التجاري)

السنة	مخاطر الائتمان %	نسبة مخاطر الائتمان للقطاع المصرفي%	حقوق الملكية الى اجمالي الودائع %	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي القروض%	نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول%	نسبة الدين%	نسبة كفاية راس المال%	نسبة كفاية راس المال للقطاع المصرفي%	(النسبة المعيارية للاستقرار المالي)%
2016	12.11	9	232.58	284.67	66.52	33.48	728.8	128	13
2017	3.02	11.4	216.43	270.23	63.29	36.71	594.1	181	44
2018	2.22	12.6	211.04	237.97	63.96	36.04	657.6	285	65
2019	2.32	9.86	185.47	237.56	60.46	39.54	529.2	173	66
2020	1.30	8.93	112.83	163.35	49.88	50.12	73.7	253	86
2021	0.62	8.81	196.60	115.91	61.40	38.60	98.9	243	46

-الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات التقرير السنوي المصرف التجاري للمدة 2016-2021

وبيانات تقرير الاستقرار المالي والنقدي للبنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)

ب. مؤشر الربحية:

يوضح الجدول (2) إن أعلى نسبة تحقق لنسبة العائد على الودائع عام (2020) ليبلغ نحو (12.1%)، لكون صافي الربح بعد الضريبة اكبر من اجمالي الودائع، ثم انخفض إلى ادنى مستوى نحو (8.1%) عام (2021)، اما نسبة هامش الربح فقد بلغت (47%) في عام 20216 ثم ارتفع ليبلغ (59%) عام 2018 بسبب ارتفاع صافي الربح بنسبة 3% ثم انخفض عام 2019 نحو (33.34%) بسبب انخفاض صافي الربح بنسبة 44% من ثم ارتفع الى (70%) في عام 2020 بسبب ارتفاع صافي الربح بنسبة 516% من ثم عاودت الانخفاض عام 2021 الى (44%) وذلك لانخفاض صافي الربح بنسبة 68%، في حين بلغت نسبة استخدام الاصول أدنى نسبة (2.37%) في عام 2020 واعلى نسبة (4.50) كانت في عام 2017، ويدل ذلك على انخفاض كفاءة المصرف أي كلما ارتفعت النسبة دلت على الكفاءة، في حين بلغت نسبة العائد الى الملكية نحو (2.6%) عام (2016) ليرتفع الى نحو (11.5%) عام 2020 بسبب ارتفاع صافي الربح بعد الضريبة بنسبة (442.8%)، ومن ثم عاود الانخفاض في العام (2021) إذ بلغ (4.14%) وهذا بسبب انخفاض صافي الربح بعد الضريبة بنسبة (63.3%)، وهذا يعني ان المصرف يتحمل تكاليف كبيرة تؤثر على ربحية المصرف بالشكل السالب مما يعني تحمل الخسارة وآثارها على الالتزامات المترتبة على المصرف، واذ ما تم مقارنة هذه النسب مع القطاع المصرفي يتبين ان المصرف كفوء في العام (2020) اما بقية السنوات كان غير كفوء، وفيما يخص نسبة العائد الى اجمالي الاصول فقد كان متذبذباً بين ارتفاع وانخفاض، فقد كانت اعلى نسبة في العام (2020) إذ بلغت نسبتها (5.7%)، اما اقل نسبة فقد بلغت (1.45%) في العام (2019)، وهذا يعني عدم قدرة المصرف على ادارة اصوله الاستثمارية، بالإضافة الى عدم القدرة على تحويل الاصول الى ارباح، واذا ما قورنت هذه النسب مع القطاع المصرفي والنسب المعيارية للاستقرار المالي لمؤشرات الربحية ككل يتبين ان المصرف في كل الاعوام كان غير كفوء.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

جدول (2)

مؤشر الربحية (المصرف التجاري)

السنة	نسبة العائد على الودائع %	نسبة صافي الربح التشغيلي %	استخدام الأصول %	نسبة العائد على الملكية%	نسبة العائد الى اجمالي الأصول%	العائد /الموجودات للقطاع المصرفي%	العائد/ حقوق الملكية للقطاع المصرفي%	النسبة المعيارية للاستقرار المالي%
2016	6.25	47.27	3.90	2.69	1.79	2.6	4.98	6.7
2017	7.37	47.83	4.50	3.40	2.15	8.5	9.26	7.9
2018	8.07	59.10	4.13	3.83	2.45	5.3	4.37	4.8
2019	4.46	33.43	3.79	2.40	1.45	8.1	6.96	6.5
2020	12.10	70.47	2.37	11.52	5.7	9	7.33	7
2021	8.13	44.32	3.42	4.14	2.54	5.7	5.15	4.3

-الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات التقرير السنوي المصرف التجاري للمدة 2016-2021

وبيانات تقرير الاستقرار المالي والنقدي للبنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)

ج. مؤشرات توظيف الأموال:

يوضح هذا المؤشر كفاءة المصرف في الاستثمار، وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع ناتج الدخل الذي يحصل عليه المصرف من مختلف الاستثمارات، وكما يوضحه الجدول (3) إذ شهد مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات ارتفاعا واضحا، فقد ارتفع من (6.17%) عام 2016 إلى نحو، وارتفع إلى (30.57%) في العام (2020) ثم عاود الانخفاض الى (10.17%) عام (2021)، وهذا يعكس كفاءة الأداء للمصرف وذلك لعدم تجاوزه النسب المعيارية البالغة (70%")، أما مؤشر الايراد الى اجمالي الاصول ثبات النسبة ما بين (4.24% - 9.28%) وبسبب هذا التفاوت فإنه يعكس عدم كفاءة الاداء للمصرف في هذا المؤشر، لان ارتفاع النسبة يدل على كفاءة المصرف.

أما معدل الاستثمار الى الودائع فيقيس مدى استثمار الودائع في المصرف التجاري، إذ بلغ نحو (240%) عام 2016 وانخفض تدريجياً خلال السنوات حتى وصل عام (2020) إلى (68.96%) ثم عاود الارتفاع في العام 2021، اذ بلغت نسبته (180%) وهي جهود المصارف لتوظيف أموالها في عدة مجالات للحصول على دخل مناسب لهذه الأموال، اما مؤشر التوظيف وهو اجمالي القروض على اجمالي الودائع فان المصرف في اغلب مدة الدراسة كفوء لان النسبة لم تتجاوز إلى 70% وهي النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي وهذا يظهر بشكل اكثر وضوحاً عند مقارنة النسبة مع نسبة القطاع المصرفي ككل حيث لم تتجاوز الى 70% وكذلك عند مقارنته مع النسب المعيارية للاستقرار المالي.

وبذلك يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي ينبغي على المصرف مراقبتها بشكل مستمر ورفعها دائما في ظل معايير الحوكمة المصرفية.

جدول (3) مؤشر توظيف الأموال (المصرف التجاري)

السنة	مؤشر اجمالي الايرادات الى اجمالي الاستثمارات %	مؤشر الايرادات الى اجمالي الأصول%	معدل استثمار الودائع%	نسبة اجمالي القروض/ الودائع%	نسبة اجمالي القروض /الودائع للقطاع المصرفي%	النسبة المعيارية للاستقرار المالي%
2016	6.17	4.24	240.31	8.17	49.06	121
2017	7.35	5.16	239.84	8.01	56.6	23
2018	7.38	4.45	199.09	8.87	50	11
2019	10.27	4.35	129.82	7.81	51.2	15
2020	30.57	9.28	68.96	6.91	58.72	8
2021	10.17	5.73	180.44	16.96	55.1	13

-الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات التقرير السنوي المصرف التجاري للمدة 2016-2021

وبيانات تقرير الاستقرار المالي والنقدي للبنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)

د. مؤشر السيولة:

يوضح مؤشر السيولة من خلال نسبة الاحتياطي القانوني وكما يوضحه الجدول (4) انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني من(79%) عام (2016) الى نحو (57%) عام (2017)، ثم عاودت الارتفاع في الاعوام (2018، 2019) لتبلغ نسبتها (102، 132%) على التوالي، وفي العامين (2020، 2021) انخفضت مجدداً لتبلغ نسبتها (122، 66 %) على التوالي، إذ توضح النسب حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم المركز المالي للمصرف للوفاء بالتزاماته في ظروف غير عادية للمودعين على وجه الخصوص، مما يعني ارتفاع كفاءة المصرف وفق هذا المؤشر.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

أما نسبة السيولة القانونية فقد بلغ ادنى مستوى نحو (14.6%) عام (2019) وارتفع بشكل ملحوظ الى (21%) عام (2020) ونحو (40%) عام (2021)، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الاولية والثانوية على الوفاء بالتزامات لمصرف، فقد تبين انخفاض النسب عن النسبة المعيارية البالغة 30% خلال مدة البحث ما عدا العامين (2017، 2021) حيث بلغت (30، 40%).

في حين بلغت نسبة الرصيد النقدي مستويات جيدة في كل سنوات الدراسة، إذ كانت النسب اعلى من النسب المعيارية البالغة (30%) حسب مقررات لجنة بأزل.

فيما يخص نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الموجودات فقد كانت جيدة طيلة مدة الدراسة حيث تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (30%)، فيما عدا العامين (2016، 2017) حيث بلغت (27.78%، 27.15%) وهذا يعني أن المصرف لا يعاني من مخاطر السيولة ويشير إلى مدى قدرة المصرف على استثمار الاموال الموجودة في المصرف وتوظيفها وتلبية الطلبات الائتمانية للعملاء، مثل القروض والسلف، وبالمقارنة مع نسبة القطاع المصرفي ككل والنسب المعيارية للاستقرار المالي، فإن المصرف جيد طيلة مدة الدراسة.

جدول (4) مؤشر السيولة (المصرف التجاري)

السنة	نسبة الاحتياطي القانوني%	نسبة السيولة القانونية%	نسبة الرصيد النقدي %	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الموجودات %	نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول للقطاع المصرفي%	النسبة المعيارية للاستقرار المالي%
2016	79.54	26.35	84.84	27.78	64.5	121
2017	57.73	30.85	62.06	27.15	51.5	23
2018	102.56	25.24	108.06	35.10	46.1	11
2019	132.47	14.96	138.44	52.99	43.25	15
2020	122.24	21.17	76.72	65.01	37.86	8
2021	66.92	40.34	76.715	34.90	40.62	13

- **الجدول من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات التقرير السنوي المصرف التجاري للمدة 2016-2021**
- **وبيانات تقرير الاستقرار المالي والنقدي للبنك المركزي العراقي للمدة (2016-2021)**

نستنتج من خلال ما تم تحليله من المؤشرات المالية للمدة (2016-2021) لمتغيرات البحث والمتمثلة بمؤشر كفاية رأس المال والسيولة كانتا وتوظيف ذات كفاءة ومؤشر الربحية كان غير كفوء لمصرف التجاري العراقي، أن تلك المؤشرات تتسم بالتذبذب والانخفاض لسنوات متفرقة والتعثر في بعض القرارات تعكس أن المصرف يبيع جزء من موجوداته الثابتة لسداد مستحقاته المالية والتي اتسم بالارتفاع، والمصاريف كانت مرتفعة أثر بشكل ملحوظ على ربحية المصرف.

ونرى إن الإجراءات والأساليب التي توضحها إدارة المصرف ولمختلف اعمال المصرف من خلال إجراءات الحوكمة المصرفية لم تستطيع كليا من مراقبة العمليات المصرفية وتحديد الأهداف الاستراتيجية للمصرف والتأكد من سير أعمالها بحيث يؤثر على تحديد أهداف المصرف وحماية حقوق المودعين، ومراعاه حقوق المساهمين والوفاء بمسؤولياتها ليس فقط تجاه المساهمين الذين ينتمون أساساً إلى نظام الحوكمة المصرفية، ولكن أيضاً تجاه المودعين.

اولاً - الاستنتاجات :

1. إن تطبيق الحوكمة المصرفية بشكل جيد يؤدي عامة إلى تعزيز الأداء ولذلك تعتبر أداة تضمن كفاءة إدارة المصرف في استغلال مواردها ودراسة المخاطر التي تعتبرها كمؤشر على تحقيق اهداف المصارف بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف المرتبطة بها.
2. تعد عملية تقييم الاداء المصرفي شاملة يتم فيها استخدام جميع البيانات المالية والمعلومات لتشخيص نقاط القوة والضعف بهدف اتخاذ الاجراءات الصحيحة.
3. إن دور الحوكمة في اداء المصارف هو اجراء رقابي في تحقيق الرقابة الداخلية والخارجية على السياسات المصرفية والانشطة التي تقوم بها ادارة المصرف من خلال جودة الافصاح والشفافية
4. إن المصرف التجاري العراقي لم يستخدم رؤوس امواله بشكل كفوء اذ تم مقارنته مع نسب كفاية راس المال للقطاع المصرفي حيث كانت نسبته اعلى عدا عامي (2020، 2021) حيث كانت نسبته اقل، ولكن عند مقارنته مع النسب المعيارية فان المصرف كفوء في مدة البحث ككل عدا عام 2020 حيث كانت نسبته ادنى من النسب المعيارية.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

5. عدم قدرة المصرف على إدارة اصوله الاستثمارية، وكذلك عدم القدرة على تحويل الاصول الى ارباح، واذا ما قورنت نسب مؤشرات الربحية للمصرف التجاري العراقي مع القطاع المصرفي والنسب المعيارية للاستقرار المالي لمؤشرات الربحية ككل يتبين ان المصرف في كل الاعوام كان غير كفوء.

6. حسب مؤشر التوظيف وهو اجمالي القروض على اجمالي الودائع فان المصرف في اغلب مدة الدراسة كفوء لان النسبة لم تتجاوز الى 70% وهي النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي.
7. إن المصرف لا يعاني من مخاطر السيولة مما يعني قدرة المصرف على استثمار الاموال الموجودة في المصرف وتوظيفها وتلبية الطلبات الائتمانية للعملاء، مثل القروض والسلف، وبالمقارنة مع نسبة القطاع المصرفي ككل والنسب المعيارية للاستقرار المالي، فإن المصرف جيد طيلة مدة الدراسة.
8. اتضح من تحليل مؤشرات تقييم الأداء المصرفي أن المصرف التجاري ذو كفاءة وهذا ما يثبت فرضيه البحث أي كلما طبقت الحوكمة بشكل شامل كلما ارتفعت كفاءة الأداء المصرفي.

ثانيا - التوصيات :

1. تشجيع المصارف التجارية من قبل البنك المركزي على التطبيق الامثل لمبادئ الحوكمة المصرفية وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبلاد.
2. ضرورة استفادة المصرف عينة البحث من امكانيات وخبرات المصارف الريادية في الدول الاخرى في مجال تطبيق معايير الحوكمة المصرفية للارتقاء بالأداء المصرفي لها.
3. العمل على اعداد مواقع الانترنت الخاصة بالمصرف وتحديثها بشكل دوري، ونشر كل المعلومات والاهداف الخاصة بالمصارف سواء فيما يتعلق بالحوكمة او المعلومات المالية، ليتسنى للمتعاملين مع المصرف التعرف على مستوى المصرف والدور الذي يؤديه.
4. ضرورة القيام بتدريب الكوادر المصرفية سواء الكوادر العليا او الدنيا وتعريفهم بالمبادئ والمعايير الخاصة بالحوكمة المصرفية، بهدف تعزيز وترسيخ المعرفة لديهم.
5. ضرورة تبني المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات المالية الأخرى المهتمة بالعمل المصرفي، مثل لجنة بازل، وبنك التسويات الدولية، السياسات والاستراتيجيات الحديثة في مجال تقييم الأداء المصرفي التي تواكب التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest

English References

Abboud, Salem Muhammad and Al-Barzanji, Ahmed Fahmi Saeed, Studies and Research on the Quality of Banking Services Marketing, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences, 1st edition, Baghdad, Iraq, 2017.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

Abboud, Salem Muhammad, Bank governance and its implementation mechanisms, a case study in private banks, Journal of the Baghdad University College of Economic Sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq, special issue of the Fifth Scientific Conference, 2014.

Abdel Aziz, Mahmoud and others, Comprehensive Banking: Its Concept and Functions, with Reference to Some Global Experiences, Union of Arab Banks, Beirut, Lebanon, 1994.

Abdel Hamid, Abdel Muttalib, Comprehensive Banks, Their Operations and Management, University House, Alexandria, Egypt, 2000.

Abu Al-Joud, Adel Ali Babakr Al-Mahi, "The role of banking governance in achieving the efficiency and effectiveness of banking performance, a case study of the Saudi Investment Bank," the Multi-Knowledge Comprehensive Electronic Journal for Publishing Scientific and Educational Research (MECSJ), Kingdom of Saudi Arabia, Issue Sixteen, 2019.

Abu Al-Nasr, Medhat Muhammad, Good Governance is the Art of Managing High-Quality Institutions, Arab Group for Training and Publishing, 1st edition, Cairo, Egypt, 2015.

Abu Hamad, Redha Sahib, Banking Management: A Contemporary Quantitative Analytical Approach, Al-Fikr Printing, Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, 2002.

Al-Amiri, Muhammad Ali, Financial Management, Al-Manhaj for Publishing and Distribution, 1st edition, Baghdad, Iraq, 2007.

Al-Barzanji, Ahmed Fahmy, The Money Market, a Financial/Banking Introduction, Doctor of Administrative Sciences, 1st edition, Baghdad, Iraq, 2016.

Al-Battat, Muntadhar Fadel Saad and Abdel-Attar, Zainab Abdel-Aziz, Evaluating the performance of banks using the PATROL model, an applied study of a sample of Iraqi banks, Economic Sciences, Volume 16, Issue 62, September 2021.

Al-Douri, Omar Ali Kamel, Banking Performance Evaluation, Conceptual and Applied Framework, Dar Al-Doctor Al-Ulum, 1st edition, Baghdad, Iraq, 2013.

Al-Husseini, Falah Hassan and Al-Douri, Muayyad Al-Rahman, Banking Administration, a contemporary introduction, Amman, Jordan, 4th edition, 2008.

Al-Karkhi, Majeed, Evaluating Performance in Economic Units Using Financial Ratios, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2014,

Al-Mahrouq, Muhammad Al-Tahir and Ajdaie, Akram Ahmed, Difficulties in using performance as a tool to measure banks, Academic Journal for Research and Scientific Publishing, nineteenth issue, 2020.

Al-Omari, Salha, The Crime of Money Laundering and Methods of Combating It, Journal of Judicial Jurisprudence, Khaider University of Biskra, Issue Five, 2009,

Al-Qassas, Khalil Muhammad, Modern Trends in Financial Analysis and Preparing Estimated Budgets, Union of Arab Banks, Jordan, 2010.

Al-Rubaie, Hakim Mohsen and Radi, Hamad Abdul Hussein, Bank Governance and its Impact on Performance and Risk, Dar Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2011.

Al-Shamli, Aisha Youssef, Modern Strategic Management, Strategic Planning - Organizational Building - Creative Leadership - Oversight and Governance, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, 1st edition, Cairo, Egypt, 2017.

Al-Shammari, Sadiq Rashid, Banking Operations Management, Introductions and Applications, Dar Al-Yazouri Scientific, for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2012.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

Al-Sisi, Salah Al-Din, Accounting Systems and Performance Evaluation in Banks and Financial Institutions, Al-Mayasser Publishing, 1st edition, Amman, 2000.

Al-Sisi, Salah El-Din Hassan, Supervision of the Work of Banks and Business Organizations, Evaluation of Bank Performance and Electronic Banking Risks, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Algeria, 2011.

Al-Zawawi, Ali Abdel Hafeez and others, The Impact of Banking Cost Efficiency on the Performance of Libyan Commercial Banks, Journal of Economic and Business Studies, Volume 6, Issue 1, June 2017.

Ammari, Souad and Shaloush, Shafia, The role of banking governance in reducing financial and banking crises - a case study of Algeria -, a memorandum submitted in fulfillment of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences, specializing in monetary and banking economics, Mohamed Siddiq Ben Yahya University - Jijel -, Algeria, 2018-2019.

Awad, Fahd Farhan and Muhammad, Jamal Hadash, measuring capital adequacy and its impact on financial stability, a study of his analysis of a number of private Iraqi banks, Tikrit for Administrative and Economic Sciences, Volume 18, Issue 4, 2022.

Ben Jeddou, Amina and Mihoub, Masoud, Evaluating the efficiency and effectiveness of the financial performance of commercial banks using financial ratios - a study of a group of American banks for the period (2010-2019), Financial, Accounting and Administrative Studies, Volume 8, Issue 2, 2021.

Bou Obaida, Sharifa, Governance pillars and their effectiveness in improving banking performance, Al-Imtiaz for Economics and Management Research, Volume 2, Issue 3, 2018.

Ebadi, Atheer Abbas, Banking Governance and its Role in Financial Reform, Dinanir Magazine, College of Administration and Economics, Iraqi University, Baghdad, Iraq, Issue 18, 2020.

Eccles, Robert G., Performance Measurement Manifesto, Hurra Business review, Vol. 69, No. 1,1991,

Halbous, Amina Abdul-Ilah and Kazem, Hussein Jawad, Banking Governance and How to Apply It, Journal of Economic and Administrative Studies, Issue 27, Baghdad, Iraq, 2022.

Hamza, Hassan Karim, Financial Globalization and Economic Growth, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2011.

Hanan, Khantoush, The role of banking governance in reducing risks and achieving effective performance for commercial banks - a case study of a sample of banking agencies in Ain Melilla (BNAPE, CNEP), a supplementary memorandum within the requirements for obtaining an academic master's degree in facilitation sciences, specializing in finance and banking, Oum El Bouaghi University.

Hassan, Salah El-Din, Scientific Management of Commercial Banks and the Philosophy of Contemporary Banking, Al-Wissam Printing and Publishing, 1st edition, Beirut, Lebanon, 1997.

Hassan, Salah, Analysis Management and Governance of Electronic Banking Risks, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Algeria, 2010, pp. 122-124.

Hassan, Salah, Banks and Financial Market Risks, Dar Al-Kitab Al-Hadith, Cairo, Egypt, 2011.

Hindi, Mounir Ibrahim, Commercial Bank Management, Introduction to Decision Making, Modern Arab Office, 3rd edition, Alexandria, Egypt, 2000. Fahmy Mustafa Al-Sheikh, Financial Analysis, without publisher, 1st edition, Hussein, Ahmed Abbas, evaluation. Private financial performance recorded in Souq Securities, Issue, 2020.

Jamil, Sinan Zuhair Muhammad and Saeed, Sawsan Ahmed, Evaluating the performance of commercial banks using liquidity and profitability ratios by application to the Mosul Bank for Development and Investment for the period 2000-2004, Tanmiya Al-Rafidain, Volume 29, Issue 85, 2007.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/3.2.2024.16

Muhammad, Abdul Hussein Jassim and Al-Musawi, Ahmed Hussein, Evaluation of financial performance indicators for commercial banks, comparative research for a sample of Iraqi and Emirati commercial banks for the period from 2004-2009, Iraqi Administrative Sciences, Volume 8, Issue 31, 2012.

Mustafa, Abdel Latif and Zarqoun, Mohamed, The impact of financial liberalization on the informal financial sector - a case study of developing countries, Afaq Scientific Journal, ninth issue, June 2014, Algeria.

Qureshi, Mohamed Jamoui, Evaluating the Performance of Banking Institutions - A Case Study of a Group of Algerian Banks during the Period 1994-2000, Researcher, Issue 3, University of Ouargla.

Rashid, Saleh Abdel Redha and Jallab, Ihsan Dahash, Strategic Management and the Challenges of the Third Millennium, Dar Al-Mahraj for Publishing and Distribution, 1st edition, Amman, Jordan, 2015.

Suleiman, Muhammad Mustafa, Corporate Governance and the Role of Board Members and Executive Directors, University House, Alexandria, Egypt, 2008.

Suleiman, Muhammad Mustafa, The Role of Corporate Governance in Addressing Financial and Administrative Corruption, University House, 2nd edition, Egypt, 2009.

Talib, Alaa Farhan, Al-Mashhadani, Iman Shihan, Corporate Governance and Strategic Financial Performance of Banks, Safaa Publishing and Distribution House, 1st edition, Amman, Jordan, 2011.

Wissam, Abai, Banking supervision in accordance with the decisions of the Basel Committee and its role in establishing principles of governance in banks - a case study of Algeria -, doctoral thesis, majoring in financial and banking sciences, University of Algiers, 2021